الملخص

مشكلة المياه بين العراق وتركيا ١٩٧٩-٢٠٠٣

م.م. تحسين عبد الإله سالم

مديرة تربية النجف الاشرف

tahsineahbdalalhsalim87@gmail.com

مشكلة المياه بين العراق وتركيا من المشاكل الدولية التي لم تصل اليها الدولتين الى حل نهائي، رغم ابرام العديد من المعاهدات والاتفاقيات الثنائية بين الدولتين

الجاريتين فبعض الاحيان تتأخذ تركيا قضية المياه اتجاه العراق لمصحتها السياسية وبعض الاحيان تتخذها تركيا لمصحتها الاقتصادية، وتعتبر ان نهر دجلة والفرات هم نهران تركيان لان منابعهما من الاراضي التركية. واتخذت تركيا هذه ورقة ضغط اتجاه الحكومات المتعاقبة على العراق.

الكلمات المفتاحية: الاتفاقيات المائية بين تركيا والعراق ، الاتفاقيات الدولية بين تركيا و العراق، الموقف التركي من مياه نهران دجلة والفرات، الموقف العراقي من مياه نهران دجلة والفرات.

Abstract

The water problem between Iraq and Turkey is one of the international problems that the two countries have not reached a final solution to, despite the conclusion of many bilateral treaties and agreements between the two neighboring countries. Sometimes Turkey takes the water issue towards Iraq for its political benefit, and sometimes Turkey takes it for its economic benefit, and considers that the Tigris and Euphrates Rivers are important. Two Turkish rivers because their sources are in Turkish territory. Turkey used this as a pressure card towards successive governments against Iraq.

المقدمة

تعد مشكلة المياه قائمة منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ واستمرت هذه المشكلة المعقدة رغم الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بين الطرفين، واستمرت الخلافات السياسي بين الطرفين حتى عام ٢٠٠٣، وهي نهاية الدراسة حيث كانت هذه الدراسة هي تسلط الضوء على اهم مشكلة التي يعاني منها العراق وكانت هناك مساومات تركية على العراق في مسألة المياه.

وكانت طبيعة الدراسة قد قسمت البحث الى مقدمة ومبحثين وخاتمة التي تضمنت اهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث. حيث كان المبحث الاول هو الاتفاقيات والمعاهدات المعقودة بين تركيا والعراق التي استعرض من خلال هذا المبحث اهم الاتفاقيات والمعاهدات الدولية منذ عام ١٩٢٠ اتفاقية باريس الى عام ١٩٨٩ واستعرض بشكل مفصل عن اهم البنود التي تم الاتفاق عليها والمبحث الثاني تضمن الموقف التركي والعراقي حول مياه نهري دجلة والفرات، وادعاء كل طرف منهم بأحقية هذه المياه على ارضة وكل واحد منهم له اسباب و ادعاءاته حسب القوانين الدولية .

اعتمد البحث على مجموعة من المصادر وكان هما كتاب احمد النعيمي ، تركيا والوطن العربي، رسالة ماجستير للباحث احمد عمر الراوي ، مشكلات المياه في العراق في ظل السياسة المائية التركية وتأثيراتها في الامن الغذائي، وكذلك بحث منشور الى الباحث فكرت نامق عبد الفتاح ، الخلاف المائي التركي – السوري العراقي، وغيره العديد من المصادر والمراجع التي رفدت البحث بالمعلومات.

المبحث الاول

الاتفاقيات المائية والمعاهدات المعقودة بين تركيا والعراق

بعد انهيار الدولة العثمانية اثر الحرب العالمية الاولى والتي كان من نتائجها انفصال العراق عنها برزت الاهمية القانونية لمياه الانهار المشتركة بين تركيا والعراق على اثر تحول نهري دجلة والفرات من نهريين وطنيين تحكمها سلطة واحدة (الدولة العثمانية) الى نهريين دوليين ، وبذلك صار من الضروري الدخول في اتفاقيات لتنظيم استعمالات المياه المشتركة بين الدول الثلاث (تركيا و العراق).^(١)

١- معاهدة باريس ١٩٢٠

عقدت وبريطانيا بصفتها الدولة المنتدبتين على العراق على ونصت على عقد اتفاق بينهما لتسمية لجنة مشتركة يكون من واجبها الفحص الاولى لأي مشروع تقوم به حكومة الانتداب بمياه نهر الفرات ونهر دجلة، والذي من شأنه ان يؤثر في مياه النهريين عند نقطة دخولهما الى المنطقة الواقعة تحت الانتداب البريطاني العراق.^(٢)

٢- معاهدة لوزان ٢٤ تموز ١٩٢٣ .

عقدت بين تركيا والحلفاء وكما اشرنا سابقا ، حيث تضمنت مادتها الثالثة على تأليف لجنة مشتركة من تركيا والعراق لمعالجة المشكلات الخاصة بنهري دجلة والفرات خصوصا في حالة بناء انشاءات هندسية في اعالي هذين النهرين مما له تأثير سلبي في كمية وتصريف مياه النهرين في العراق ، وقد اقرت المعاهدة بالمصالح والحقوق المكتسبة التي يجب المحافظة عليها من خلال اتفاق يعقد بين الدولتين المجاورتين .^(٣) ونصت هذه المعاهدة كذلك على ضرورة التحكيم الدولي في حالة فشل المفاوضات بين كل من تركيا والعراق حول الحقوق المكتسبة لكل دولة على نهري دجلة والفرات .^(٤)

٣- اتفاقية حلب في ٣ أيار ١٩٣٠ .

وقعت بين تركيا وفرنسا وبريطانيا وقد جرى على اساسها ترسيم الحدود عند نهر دجلة بين تركيا - سوريا والعراق (وفق خط التالوك) ،^(٥) في منتصف النهر .^(٦)

ونصت على وجوب وضع قواعد لاستغلال النهر بين الدول الثلاث وقد دل هذا الاتفاق على اعتراف تركيا بكون دجلة يعد نهرا دوليا كما ادى الى خلق مشكلة حدودية بين الدول الثلاث حينما جعل نهر دجلة حدا فاصلا بين تركيا وسوريا والاخيرة والعراق بأن ضمن لسوريا حصة في مياه نهر دجلة.^(٧)

٤- المعاهدة التركية - العراقية في ٢٩ اذار ١٩٤٦ .

وهي اتفاقية صداقه وحسن جوار بين البلدين ألحق بها بموجب المادة (٦) من الاتفاقية - ستة (بروتوكولات) عالج الاول منها موضوع تنظيم جريان مياه نهري دجلة والفرات مع روافدهما والانتفاع بها بين الدولتين ، وأن تعلم تركيا العراق عن مشاريعها في بناء السدود والالتزام بالاتفاق لخدمه مصالح الطرفين .^(٨)

ونصت المادة (٣) من البرتوكول على أن تؤسس تركيا وتشغل وتصون المحطات المائية لقياس المياه وتصريفها ويتحمل العراق وتركيا مناصفه مصاريف التشغيل وذلك عند تنفيذ هذا البرتوكول ويقوم الفنيين العراقيين أو الاتراك بفحص محطات القياس بفترات منتظمة .^(٩)

كما نصت المادة (٥) على تعهد تركيا باطلاع العراق على خططها بشأن أقامه المنشأة وصيانتها على نهري دجلة والفرات أو روافدهما لغرض استثمار هذه المنشآت لفائدة البلدين وقد شكلت على أثر هذه المعاهدة لجان متخصصة لدراسة المواقع ومراكز المراقبة وتهيئة المخططات اللازمة لاستثمار مياه النهرين لأغراض الري وتوليد الطاقة الكهربائية.^(١٠)

٥- بروتوكول عام ١٩٧١ (للتعاون الاقتصادي والفني الاول).

تم التوقيع عليه بين العراق وتركيا بتاريخ ١٧ كانون الثاني عام ١٩٧١ في أنقرة وجاء في مادته الثالثة بأن تركيا والعراق بحثا المشكلات المتعلقة بالمياه المشتركة واتفقا على قيام السلطات التركية المختصة أثناء وضع برنامج ملء خزان كيبان بأجراء جميع المشاورات التي تعد مفيدة مع السلطات العراقية المختصة بغية تأمين حاجات العراق وتركيا من المياه بما في ذلك ملء خزان كيبان و الحبانية كما أُنْفَقَا على أن يشرع الطرفان بأسرع وقت ممكن بمباحثات حول المياه المشتركة ابتداءً بالفرات وبمشاركته جميع الاطراف المعنية: (١١)

٦- بروتوكول ١٩٨٠ (للتعاون الاقتصادي والفني الثاني) .

وقع هذا البروتوكول كلاً من العراق وتركيا وانشئت بموجبه لجنة فنية مشتركة ثنائية ثم أنظمت سوريا الى هذه اللجنة عام ١٩٨٣ (١٢)، وقد حددت واجباتها بتقديم تقرير فني الى حكومات الدول الثلاث يتضمن تحديد الكمية المناسبة والمعقولة التي يحتاجها كل بلد من البلدان المعنية من مياه الانهار المشتركة ، ولم تستطع هذه اللجنة ان تنجز المهمة التي شكلت من اجلها وذلك بسبب موقف الجانب التركي الذي حاول منذ بداية تشكيل اللجنة حرقها عن مهمتها الاساسية مستخدماً ذرائع واهية زاعماً ان هدف اللجنة هو وضع اسس (الاستخدام الامثل للمياه) وبموجب هذا الزعم دعا الجانب التركي الى تشكيل عدة لجان فرعية بحيث تدخل هذه اللجان في العديد من المتاهات والتشعبات الامر الذي ينتج عنه صعوبات ومشاكل بالغة التعقيد وبالتالي ابتعاد اللجنة عن هدفها الاساس. (١٣)

٧- اتفاقية ١٩٨٩ .

وهي الاتفاقية التي وقعتها الدولتين سوريا والعراق في ١٧ من شهر نيسان عام ١٩٨٩ ودخلت حيز التنفيذ في ١٦ من شهر نيسان عام ١٩٩٠ حيث أُنْفَقَا الدولتين على أن تحدد حصة العراق بـ(٥٨%) من المياه الواردة لنهر الفرات عند الحدود التركية – السورية وتكون حصة سوريا (٤٢%) منها ولحين التوصل الى اتفاق ثلاثي ونهائي حول قسمة مياه الفرات مع تركيا (١٤). وقد أعلنت وزارة الخارجية التركية وجهة نظر تركيا أذا الاتفاق السوري العراقي في ١٩ نيسان ١٩٩٠ والذي كان مفاده "بأن تركيا ترحب بتوصل سوريا والعراق بطريقة سلمية وفي إطار النوايا الحسنة الى اتفاق بشأن حصة كل منهما من مياه نهر الفرات ألا أن هذا الاتفاق لا يشكل اهتماماً مباشراً بالنسبة لتركيا التي ستواصل الوفاء بتعهداتها بتزويد سوريا بـ ٥٠٠ م³/ثا من مياه الفرات" (١٥).

المبحث الثاني

الموقف التركي والعراقي حول مياه نهري دجلة والفرات .

أولاً - الموقف التركي

١- عدم الاعتراف بالطابع الدولي لنهري دجلة والفرات.

تدعى تركيا ان نهري دجلة والفرات ليسا نهريين دوليين وإنما نهريين عابرين للحدود^(١٦) . وتبعاً لذلك فهي لا تعترف بان دجلة والفرات انهار دولية تقع ضمن مجاري المياه الدولية والتي نصت على تعريفها اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية لعام ١٩٩٧ .^(١٧)

وترى تركيا ان مجاري المياه الدولية يمكن تعريفها على انها مجاري تقع احدى ضفتيها ضمن حدود دولة وتقع الاخرى ضمن حدود دولة اخرى ويتم اقتسام المياه عبر خط الوسط الحدودي^(١٨).

وعلى هذا الاساس، تؤكد تركيا على ان نهري دجلة والفرات انهار وطنية، وهذا ما يظهر جلياً من خلال تصريحات ومواقف المسؤولين الاتراك ومن ذلك تصريح رئيس وزراء تركيا عام ١٩٩٠ الرئيس التركي قانلا " ان لتركيا السيادة على مواردها المائية ويجب ان لا تخلق السدود التي تبنيها تركيا على دجلة والفرات اي مشكلة دولية، وعلى الجميع ان يدرك ان لا نهر الفرات ولا نهر دجلة انهار دولية ولكنهما انهار تركية وحتى عبورهما الاقليم التركي، فالنهر لا يمكن اعتباره نهراً دولياً الا اذا كان يشكل الحدود بين دولتين أو اكثر ولكل دولة الحق في استغلال مواردها المائية كما تشتهي وليس لأي دولة اخرى الحق في الاعتراض على ذلك"^(١٩).

٢- عدّ حوضي نهري دجلة والفرات حوض واحد.

تصر تركيا انه يجب النظر الى حوضي دجلة والفرات على انها حوض واحد وانهما رافدان لنهر واحد وهو شط العرب وتعتقد (تركيا) أن مشكلة شحة المياه بالنسبة للعراق يمكن حلها اذا قام الأخير بتمويل مياه نهر الفرات من مياه نهر دجلة بواسطة قناة الثرثار^(٢٠).

٣- رفض مبدأ قسمة المياه.

ترفض تركيا قسمة مياه الفرات ودجلة بين شركائها الآخرين (سوريا والعراق) وتطرح مفهوم (الاستخدام الامثل للمياه) أي الاستخدام المناسب والعقلاني والعاقل للمياه العابرة للحدود لحوض دجلة والفرات من خلال خطة للمراحل الثلاث التي يجري فيها الانهار.

اولها: اعداد دراسة مسحية للموارد المائية للبلدان الثلاثة .

ثانيها : تحديد مساحة الارض للدول الثلاثة من (تصنيف للتربة ولمعايير الصرف ...) وإمكانات الزراعة المروية .

ثالثها: استخدام مصادر المياه بأفضل صورة مناسبة في ضوء المعطيات التي تكون قد توافرت (٢١). فتركيا تعلن وحسب خطتها هذه ان تربة اراضيها اجود من اصناف ترب الاراضي في كل من سوريا والعراق وهكذا فمن الاجدر ان يستفاد من المياه في سقي هذه التربة الجيدة بدلاً من تربة العراق غير الجيدة ، وتبعاً لذلك ما على العراق الا الاعتماد في غذائه على ما تنتجه تركيا من محاصيل زراعية . (٢٢) وتأكيداً لنهج رفض قسمة المياه من قبل المسؤولين الاتراك يشير رئيس الوزراء التركي عام ١٩٩٢ الى ذلك قائلاً " نحن لا نقول أننا يجب ان نشاركهم في مواردهم من النفط ولذلك فهم لا يستطيعون القول بأنهم يجب ان يقاسمونا في مواردنا من المياه " . (٢٣)

وتماشياً مع هذا النهج اصبحت تركيا تدعي ان ما تمرره من مياه الى العراق هو "تضحية" منها وليس واجباً ، ولأيمكن لها ان تتحمل ترك سهولها في جنوب شرق الأناضول دون مياه لكي تتدفق المياه بغزاره من الى العراق . (٢٤)

٤- عدّ المياه سلعة تجارية يمكن مقيضتها او الحصول لها على ثمن

وهذا ما ظهر جلياً عندما صرح بذلك وزير الخارجية التركي (صفا غيرادي) عام ١٩٩١ قائلاً "ان تركيا لا تمتلك مصادر كافية للمياه بالمقارنة مع سوريا والعراق ...، وانها ترغب في استخدام مياهها كسلعة تجارية يمكن مقيضتها " . (٢٥)

وتأكيداً على نفس الاتجاه في عدّ المياه سلعة تجارية، ما أعلنه وزير الدولة التركي المسؤول عن مشروع جنوب شرق الاناضول (GAP) حين قال " ان تركيا ستباشر في عرض مياهها في (بورصة المياه) لبيعها للدول العربية والشرق الاوسط ، لأنها ليست مُستعدة لإعطاء مياهها دون مقابل ولذلك ستعمل على تسويقها في أسواق البورصة العالمية" (٢٦)

٤- عدم الاعتراف بالحقوق المكتسبة للعراق بنهري دجلة والفرات.

ترى تركيا في عدم القبول بالطرح العراقي بضرورة الاعتراف بحقوقهما المكتسبة في نهري دجلة والفرات امراً لا غبار عليه وذلك بحجة ان هذا المبدأ غير معترف به دولياً . (٢٧)

٥- استخدام المياه كسلاح سياسي.

تستخدم تركيا سلاح المياه لغرض تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية واستراتيجية ومحاولة الضغط على والعراق من خلال المطالب الإقليمية (الموصل وكركوك) واوضاع الأقليات (التركمان)

وأمن الحدود وحركات التمرد والانفصال (حزب العمال الكردستاني)، فهي تصر على عقد اتفاقيات تعاون سياسية شاملة على مختلف الأصعدة تختلط فيه الارض والماء والسياسة، ان تركيا بوصفها دولة منبع يكون بمقدورها ان تستخدم ورقة المياه في اي لعبة سياسية مع شركائها ويدعم موقفها هذا عدم رغبتها بعقد اتفاق نهائي لقسمة مياه دجلة والفرات مع العراق ، وهي تضع في احدى كفتي الميزان التعاون في مجال المياه مقابل التعاون في المسائل السياسية والامنية والاقتصادية بما يحقق غاياتها....، وخير شاهد على ذلك التصريح الذي ادلى به (مسؤول حكومي) للإذاعة البريطانية في ٦ ايار من عام ١٩٩١ قبل تطبيق قرار النفط مقابل الغذاء والدواء في العراق قائلًا "ان لم يُصدّر العراق نفطه عبر الأراضي التركية فلن يكون هناك مياه للعراق " : (٢٨)

هذا ما يؤكد ان تركيا ستتمكن من الأضرار بالعراق وقت نشاء من خلال الإمكانيّة التي ستوفرها مشاريعها المائية في التحكم بكميات المياه المتدفقة نحو سوريا والعراق وتحديد نوعية تلك المياه مما يجعل من الحياة الاجتماعية والاقتصادية في سوريا والعراق رهينة المزاج التركي وأسيرة لغايات واهداف السياسة المائية التركية من خلال تحكمها بمياه الفرات ودجلة . (٢٩)

ثانيا- الموقف العراقي .

إنّ وجهة نظر العراق من قضية مياه دجلة والفرات تتلخص بالنقاط التالية:

١. تقود العراق رؤية مفادها عدّ دجلة والفرات نهريين دوليين بحوضين مستقلين تشترك فيهما تركيا وسوريا والعراق ، وبهذه الرؤية فقد طمح العراق الى ايجاد حلول منصفة وعادلة تضمن حقوق الاطراف المتشاطئة لحوضي النهريين (٣٠). ان حقيقة كون دجلة والفرات نهريين دوليين تؤكده مختلف قواعد ومبادئ القانون الدولي مما يؤكد بطلان الادعاء التركي بوطنية دجلة والفرات وانهما نهريين (عابرين للحدود) وموقفها هذا يمثل انتهاكاً فاضحاً لقواعد القانون الدولي الاتفاقي والاعراف الدولية ذات العلاقة. (٣١)

ان تأكيد العراق على كون نهري دجلة والفرات هما نهراين منفصلان بحوضين مستقلين، على الرغم من وجود قناة الثرثار التي تربط بينهما ، ينطبق تماماً مع الشرعية الدولية وخصوصاً مع الفقرة (أ) من المادة الثانية من قانون استخدام المجاري الدولية في الاغراض غير الملاحية لعام ١٩٩٧ ، حيث ورد في شرح لجنة القانون المذكور للفقرة (أ) السابقة الذكر في الفقرة (٦) ما يلي " فمثلاً كون حوضي صرف مختلفين يتصلان بواسطة قناة لا يجعل منهما جزءاً من مجرى مائي واحد بالمعنى المقصود في هذه المواد" وهذا ما ينطبق تماماً على حوضي دجلة والفرات . (٣٢)

- ٢- أن مفهوم الاستخدام الامثل للمياه لدى العراق يعني التنمية الشاملة للموارد المائية بهدف ضمان استثمارها على افضل وجه وكذلك حسن توزيعها وما يطلبه ذلك من زيادة كفاءة الارواء وتقليل الفاقد من المياه الى جانب حمايتها من التلوث والحد من اسبابه من خلال اتخاذ التدابير والاجراءات اللازمة.
- ٣- ويبدو ان هذا لن يحدث حسب وجهة نظر العراق الاً من خلال القسمة العادلة والمنصفة لمياه النهرين وما يضمن حقوق تركيا وسوريا والعراق وضرورة التوصل الى اتفاقية تجمع الدول الثلاثة تتحدد خلالها حصة عادلة ومعقولة ، وحسب القواعد القانونية الدولية الأساسية منها او الثانوية.
- ٤- ولا يمانع العراق من انشاء السدود او المشاريع الروائية الاخرى في تركيا وهو يعتقد انها قد تكون مفيدة للجميع فيما لو تم التنسيق والتشاور المسبق بشأنها وكونها لا تؤثر في الاخرين.^(٣٣)
- ٥- يتمسك العراق بحقوقه المكتسبة في نهري دجلة والفرات ويدعو تركيا الى الاعتراف بهذه الحقوق المبنية على المساحات المزروعة ونوعية المحاصيل والمقنن المائي السائد والعوامل الاخرى المتبعة ووفقا لقواعد القانون الدولي.^(٣٤)
- ٦- يرى العراق انه لم يكن طرفا في بروتوكول عام ١٩٨٧ الذي عقد بين سوريا وتركيا والذي تحددت فيه كمية تدفق المياه عند الحدود السورية التركية ب(٥٠٠)م^٣/ثا وبالتالي فهو لم يوافق عليها لأنه لم يكن حاضرا في هذا الاتفاق ويعتقد ان الحد الأدنى للتصريف يجب ان لا يقل عن (٧٠٠) م^٣/ثا حتى لا يلحق ضررا بالعراق.^(٣٥)
- ٧- ضرورة مراعاة مبدأ عدم الاضرار بالغير عند تنفيذ المشاريع الاروائية على النهرين . حيث يؤكد العراق ان دجلة والفرات هما الشريان الحيوي له ويمثلان مورداً بالغ الأهمية لحياة ومعيشة الملايين من العراقيين.^(٣٦)
- ٨- يؤمن العراق أن اعتبار المياه سلعة تجارية هو امر غير مقبول ومرفوض وعلى اساس هذا الاعتقاد حاول العراق وعن طريق عدة مشاريع مساعدة دول الخليج العربي وخصوصاً الكويت في تأمين بعض احتياجاتها المائية وبدون مقابل.^(٣٧)
- ٩- يؤكد العراق على ضرورة التوصل الى اتفاق عن طريق تفاهم بين الدولة العراق وتركيا لتحديد الحصص المائية من المياه المشتركة ، رافضاً بذلك عملية استخدام المياه كسلاح لتحقيق اهداف معينة ومنافع ذاتية، والتي تقود حتماً الى وضع حلول غير عادلة والخروج عن أسس التعامل الدولي السليم.^(٣٨)

الخاتمة

اهم ما توصلت اليه الدراسة

أولاً: ان معظم الاتفاقيات والمعاهدات التي كانت تعقد بين العراق وتركيا كانت تركيا لم تلتزم بها مدعياً ان يكون النفط مقابل المياه وهذا ما اكد عليه المسؤولين الاتراك في اغلب اللقاءات التلفزيونية، وبشكل علني، وهذا كان الانسحاب من جانب واحد هي تركيا اتجاه اي اتفاقية دولية تعقد بين الجانبين. ثانياً: كانت تركيا تستخدم المياه ورقة ضغط اتجاه اي حوار جانبي بين العراق وتركيا مستخدم حزب العمال المعارض والاقلية التركمانية اتجاه الحكومة العراقية لذي كانت تطالب من العراق رفض حزب العمال والمقاتلين الكرد على الاراضي العراقية كما كانت تطالب بالاعتراف بالأقلية التركمانية وخاصة في الموصل وكركوك.

رابعاً: كان العراق يطالب تركيا بضرورة فتح مجاري المياه اتجاه الاراضي العراقية وكان مستنداً الى ادعاءات بأن القانون الدولي يضمن ذلك لكن الجانب التركي كان يصر على ان نهر دجلة والفرات هم نهري تركيا وان الجانب التركي حر بما ينبع من اراضي وايضاً له اسناد دولي لان العراق خلال فترة الثمانينات والتسعينات القرن الماضي كان يمر حالة حرجة من الوضع الدولي بسبب الحروب التي خاضها لذلك كان الموقف الدولي التركي اقوى من الموقف العراقي الدولي.

هوامش البحث

^{١٠} احمد النعيمي ، تركيا والوطن العربي ، اكااديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية (طرابلس ، ١٩٩٨) ص ٢٢٤ .

^{٢٠} عبد الستار سلمان حسين ، المياه المشتركة في القانون الدولي ، مجلة الموقف الثقافي ، بغداد، دائرة الشؤون الثقافية

العامة ، العدد ٢٠ ، ١٩٩٩ ، ص ٣٩

^{٣٠} احمد النعيمي ، المصدر السابق ، ص ٢٢٥ .

^{٤٠} زكريا السباهي ، المياه في القانون الدولي وازمة المياه العربية ، (دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر،

١٩٩٤)، ص ١٣٧

^{٥٠} خط التلوك ، هو الخط الذي يمر في اقصى عمق النهر في فترة المياه المنخفضة وحسب التعريف العلمي للمزيد انظر:

جابر ابراهيم الراوي ، الحدود الدولية ومشكلات الحدود العراقية - الايرانية (بغداد : مطبعة دار السلام ، ١٩٧٥)، ص ١١٦

^{٦٠} المصدر نفسه ، ص ١١٦ .

- ٧٥) حامد سلطان ، الأنهار الدولية في الوطن العربي ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، القاهرة ، العدد ٢٢، ١٩٦٦، ص ٢٧ .
- ٨٥) عبد العزيز شحادة المنصور ، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٠) ، ص ١٤٦ .
- ٩٥) المصدر نفسه، ص ١٤٨ .
- ١٠٥) عماد الجواهري وصلاح سليم علي ، سد أتاتورك ومستقبل العلاقات العراقية التركية ندوة المياه والسدود وأثرها في العلاقات العربية التركية ، جامعة الموصل ، (د.م، مركز الدراسات التركية ، ١٩٨٨) ، ص ٣-٤ .
- ١١٥) محمود الاشرم ، اقتصاديات المياه في الوطن العربي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠١) ، ص ٢٢٧ .
- ١٢٥) جان خوري ، دور العمل العربي المشترك في الحفاظ على الحقوق العربية المائية بحث قدم الى الندوة البرلمانية العربية الخامسة حول موضوع المياه ودورها الاستراتيجي في الوطن العربي المعقودة في دمشق، (د.م، د. مط ، ١٩٩٧) ، ص ١٦٩ .
- ١٣٥) علي جمالو، ثرثرة فوق الفرات - النزاع على المياه في الشرق الاوسط ، (بيروت : رياض الريس للكتب و النشر ، ١٩٩٦) ، ص ٨٧ .
- ١٤٥) جان خوري ، المصدر السابق ، ص ١٦٩ .
- ١٥٥) فكرت نامق عبد الفتاح ، الخلاف المائي التركي - السوري العراقي ، خلفياته وأبعاده واحتمالاته المستقبلية ، مجلة دراسات استراتيجية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد الخامس ، ١٩٩٨، ص ٤٤٦-٤٤٧ .
- ١٦٥) صحيفة السفير ، بيروت ، ١/١/١٩٩٦ .
- ١٧٥) عبد الستار سلمان حسين ، المصدر السابق ، ص ٣٩ .
- ١٨٥) طارق المجذوب ، العلاقات العربية التركية الراهنة " التعاون العربي التركي في مجال مشاريع البنية التحتية المياه والطاقة الكهربائية " ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (١٨٨) ، ١٩٩٤ ، ص ٧١ .
- ١٩٥) حسن الجنابي ، المياه الاقليمية. صراع ام تعاون ، مجلة الثقافة الجديدة ، التسلسل ٢٦٤، العدد ٧، ٨، بغداد، ١٩٩٥، ص ٦٥ .
- ٢٠٥) صبرية أحمد لافي الغيري ، استثمار الموارد المائية السطحية في العراق وأثرها في الامن الوطني ، اطروحة دكتوراه ، (جامعة بغداد: كلية الآداب ، ١٩٩٦) ، ص ٢٠٢.٢٠١ .
- ٢١٥) محمد عبد الله الدوري ، المركز القانوني لنهري دجلة والفرات في ضوء احكام القانون الدولي ، ندوة للمشكلات المائية في الوطن العربي ٢٩. ٣١ تشرين اول ١٩٩٤ ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة-١٩٩٤، ص ٣٨ ؛ حسين مشتت ال شبانه الكرعائي ، الثوابت والمتغيرات في الاستراتيجية التركية تجاه العراق ، رسالة ماجستير ، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٢) ، ص ١٥٤ .
- ٢٢٥) محمد نور الدين ، حجاب وحراب الكمالية وازمات الهوية في تركيا ، (لندن : رياض الريس للكتب والنشر ، ٢٠٠١) ص ٧٨ .
- ٢٣٥) محمد عبد الله الدوري ، المصدر السابق ، ص ٣٩ .

- ٢٤٠) المصدر نفسه، ص ٤٤ .
- ٢٥٠) ساندرا بوستيل، تقسيم المياه الاقليمية - الامن الغذائي وصحة النظام البيئي والسياسات الجديدة تجاه الندرة- معهد مراقبة البيئة العالمية (ورلد واتش) ، ترجمة شويكار زكي ، (القاهرة : الدار الدولية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨). ص٧١ .
- ٢٦٠) جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٨، ص ١٩٥ .
- ٢٧٠) فتحي علي حسين ، المياه واوراق اللعبة السياسية في الشرق الاوسط (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٩٧) ، ص ١٢٨ .
- ٢٨٠) عوني عبد الرحمن السبعوي ، "تركيا والكيان الصهيوني ، ميادين الشراكة الاستراتيجية "، من كتاب العلاقات العربية التركية في مواجهة القرن الحادي والعشرين، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ، آب ٢٠٠٠، ص٥٣ .
- ٢٩٠) محمد بديوي الشمري ، التعطيش السياسي تفصيل في مسألة المياه في العراق (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة ، ٢٠٠١)، ص ٧٦ . ٧٧ .
- ٣٠٠) محمد جواد علي المبارك ، اثر المياه في العلاقات بين الدول ، دراسة في مكامن الصراع او التعاون بين دول المشرق العربي ودول الجوار الجغرافي ، اطروحة دكتوراه ، (جامعة بغداد : كلية العلوم السياسية ، ١٩٩٤)، ص ٤٤ . ٤٥ .
- ٣١٠) فكرت نامق عبد الفتاح ، المصدر السابق ، ص ٤٣٧ .
- ٣٢٠) فكرت نامق عبد الفتاح ، المصدر السابق ، ص ٤٤٠ .
- ٣٣٠) علي غالب عبد الخالق ، المشاريع المائية الحالية والمستقبلية في دول أعالي النهر وتأثيراتها على الوارد المائي للعراق ، مجلة الباحث العربي، مركز الدراسات العربية، لندن ، العدد (٢٣) ، (١٩٩٠) ، ص ٢٤ .
- ٣٤٠) احمد عمر الراوي ، مشكلات المياه في العراق في ظل السياسة المائية التركية وتأثيراتها في الامن الغذائي ، رسالة ماجستير ، (جامعة بغداد: كلية الإدارة والاقتصاد ، ١٩٩٩)، ص ٨٢ .
- ٣٥٠) فكرت نامق عبد الفتاح ، المصدر السابق ، ص ٤٤٦ .
- ٣٦٠) احمد عمر الراوي ، المصدر السابق، ص ٨٢ .
- ٣٧٠) فكرت نامق عبد الفتاح ، المصدر السابق، ص ٤٤٦ .
- ٣٨٠) محمد عبد الله الدوري ، المصدر السابق ، ص ٤١ .

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب العربية والمعربة:

- ١- احمد النعيمي ، تركيا والوطن العربي ، اكااديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية (طرابلس ، ١٩٩٨) .
- ٢- جابر ابراهيم الراوي ، الحدود الدولية ومشكلات الحدود العراقية - الايرانية (بغداد : مطبعة دار السلام ، ١٩٧٥) .

٣- جان خوري ، دور العمل العربي المشترك في الحفاظ على الحقوق العربية المائية بحث قدم الى

الندوة البرلمانية العربية الخامسة حول موضوع المياه ودورها الاستراتيجي في الوطن العربي المعقودة في دمشق،(د.م، د. مط، ١٩٩٧).

٤- جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٨).

٥- زكريا السباهي ، المياه في القانون الدولي وازمة المياه العربية ، (دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، ١٩٩٤).

٦- ساندرنا بوستيل، تقسيم المياه الاقليمية - الامن الغذائي وصحة النظام البيئي والسياسات الجديدة تجاه الندرة- معهد مراقبة البيئة العالمية (ورلد واتش) ، ترجمة شويكار زكي ، (القاهرة : الدار الدولية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨).

٧- عبد العزيز شحادة المنصور ، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٠).

٨- علي جمالو، ثرثرة فوق الفرات - النزاع على المياه في الشرق الاوسط ، (بيروت : رياض الريس للكتب و النشر ، ١٩٩٦).

٩- عماد الجواهري وصلاح سليم علي ، سد أتاتورك ومستقبل العلاقات العراقية التركية ندوة المياه والسدود وأثرها في العلاقات العربية التركية ، جامعة الموصل ،(د.م، مركز الدراسات التركية ، ١٩٨٨).

١٠- عوني عبد الرحمن السبعواي ، "تركيا والكيان الصهيوني ، ميادين الشراكة الاستراتيجية "، من كتاب العلاقات العربية التركية في مواجهة القرن الحادي والعشرين، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل، آب، ٢٠٠٠.

١١- فتحى علي حسين ، المياه واوراق اللعبة السياسية في الشرق الاوسط (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٩٧).

١٢- محمد بديوي الشمري ، التعطيش السياسي تفصيل في مسألة المياه في العراق (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة ، ٢٠٠١).

١٣- محمد عبد الله الدوري ، المركز القانوني لنهري دجلة والفرات في ضوء احكام القانون الدولي ، ندوة للمشكلات المائية في الوطن العربي ٢٩. ٣١ تشرين اول ١٩٩٤ ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة-١٩٩٤.

١٤- محمود الاشرم ، اقتصاديات المياه في الوطن العربي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠١).

ثانياً: الرسائل والاطارح الجامعية:

١- احمد عمر الراوي ، مشكلات المياه في العراق في ظل السياسة المائية التركية وتأثيراتها في الامن الغذائي ، رسالة ماجستير ، (جامعة بغداد: كلية الإدارة والاقتصاد ، ١٩٩٩).

٢- حسين مشتت ال شبانه الكرعوي ، الثوابت والمتغيرات في الاستراتيجية التركية أتجاه العراق ، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٢).

٣- صبرية أحمد لافي الغريبي ، استثمار الموارد المائية السطحية في العراق وأثرها في الامن الوطني ، اطروحة دكتوراه ، (جامعة بغداد: كلية الآداب ، ١٩٩٦).

٤- محمد جواد علي المبارك ، اثر المياه في العلاقات بين الدول ، دراسة في مكامن الصراع او التعاون بين دول المشرق العربي ودول الجوار الجغرافي ، اطروحة دكتوراه ، (جامعة بغداد : كلية العلوم السياسية ، ١٩٩٤).

ثالثاً: المجالات والصحف:

- ١- حامد سلطان ، الانهار الدولية في الوطن العربي ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، القاهرة ، العدد٢٢، ١٩٦٦.
- ٢- حسن الجنابي ، المياه الاقليمية. صراع ام تعاون ، مجلة الثقافة الجديدة ، التسلسل ٢٦٤، العدد٧، ٨، بغداد، ١٩٩٥.
- ٣- صحيفة السفير، بيروت ، ١/١/١٩٩٦.
- ٤- طارق المجذوب ، العلاقات العربية التركية الراهنة " التعاون العربي التركي في مجال مشاريع البنية التحتية المياه والطاقة الكهربائية " ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (١٨٨) ، ١٩٩٤.
- ٥- عبد الستار سلمان حسين ، المياه المشتركة في القانون الدولي ، مجلة الموقف الثقافي ، بغداد، دائرة الشؤون الثقافية العامة ، العدد ٢٠ ، ١٩٩٩ .
- ٦- علي غالب عبد الخالق ، المشاريع المائية الحالية والمستقبلية في دول أعالي النهر وتأثيراتها على الوارد المائي للعراق ، مجلة الباحث العربي، مركز الدراسات العربية، لندن ، العدد (٢٣) ، ١٩٩٠).
- ٧- فكرت نامق عبد الفتاح ، الخلاف المائي التركي - السوري العراقي ، خلفياته وأبعاده واحتمالاته المستقبلية ، مجلة دراسات استراتيجية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد الخامس ، ١٩٩٨.